

تحرك عاجل

الاعتقال التعسفي لمدافع مصري عن حقوق الإنسان

تحتجز قوات الأمن المصرية، بصورة تعسفية، المدافع عن حقوق الإنسان والمحامي طارق حسين، منذ أكثر من شهر، على الرغم من قرار النيابة بالإفراج عنه بكفالة في 18 يونيو/حزيران 2017. واحتُجز بمعزلٍ عن العالم الخارجي لمدة 12 يومًا، خلال فترة احتجازه؛ وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

تحتجز السلطات المصرية طارق محمد أحمد حسين، والمعروف أيضًا بـ"طارق تيتو"، منذ القبض عليه في 17 يونيو/حزيران 2017، على الرغم من قرار النيابة بالإفراج عنه بكفالة، والذي صدر في اليوم التالي. وقام حوالي 15 فردًا من "قوات الأمن المركزي"، يرتدون أزياءً مدنية ورسمية، بمداومة منزل المحامي ومدافع حقوق الإنسان بالقاهرة دون إبراز مذكرة بذلك؛ ثم اعتقلوه وصادروا حاسوبه المحمول وهاتفه. وبعد ذلك، اقتادته الشرطة إلى قسم شرطة الخانكة بالقاهرة. بيد أنه حين ذهب أسرتة ومحاموه إلى هناك، للسؤال عنه؛ أنكرت الشرطة وجوده رهن الاحتجاز بالقسم. ولم تسمح الشرطة لأسرة طارق حسين برؤيته، إلا بعد ساعات من استجوابه بـ"قطاع الأمن الوطني". واحتجزته الشرطة، منذ 3 يوليو/تموز 2017، بمعزلٍ عن العالم الخارجي، وذلك بمنع أسرتة ومحاميه من التواصل معه لمدة 12 يومًا، إلى أن نقلته الشرطة إلى سجن العمل بمحافظة البحيرة، التي تبعد ساعتين من شمال شرقي القاهرة، حيث يجري احتجازه الآن.

وعلى الرغم من أن النيابة في قسم الخانكة قد أصدرت أمرًا بالإفراج عن طارق حسين بكفالة مالية قدرها 2000 جنيه مصري (111 دولارًا أمريكيًا)، ترفض الشرطة الإفراج عنه. ويجري التحقيق معه بتهمة "الانضمام إلى جمعية غير قانونية" و"الدعوة إلى التظاهر". ووفقًا لما ذكره أحد أفراد أسرتة، قامت الشرطة بتعصيب عينيه لما يقرب من أربع ساعات، واستجوبه ضابط بـ"قطاع الأمن الوطني"، ثم أخبره: "سأدع النيابة تأمر بالإفراج عنك، ولكننا، مع هذا، سنواصل احتجازك". كما اعتدى عليه ضابط شرطة

بدنياً ولفظياً. وظلت الشرطة تنتقل بطارق حسين بين ثمانية أقسام شرطة ومحاكم، لمدة 19 ساعة، دون أن تقدم له الطعام أو تسمح له بالنوم.

وقد دفعت أسرة طارق حسين كفالته، إلا أن الشرطة رفضت الإفراج عنه، إذ أن الشرطة تدعي أنه لم يقض أحكاماً صدرت بحقه فيما سبق، في 13 قضية أخرى، إلا أنه يُعتقد أن الشرطة تستخدم ادعاءات لا أساس لها من الصحة بأنه لم يقض أحكاماً سابقة صدرت بحقه، في قضايا أخرى، كذريعة للإبقاء عليه داخل السجن؛ إذ قدم محامو طارق حسين وأسرته لمنظمة العفو الدولية وثيقة تُدحض هذه الادعاءات؛ ففي إحدى القضايا، تدعي الشرطة أنه صدر حكم بحقه بسبب سرقة للكهرباء في عام 1993، وهو العام الذي وُلد فيه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المصرية على أن تُخرج عن طارق حسين على الفور وبدون شرط وقيود، وأن تحفظ التحقيق ضده؛ حيث أنه يعتبر سجين رأي، لم يُعتقل إلا بسبب عمله كمُدافع عن حقوق الإنسان؛
- حث السلطات على أن تأمر بإجراء تحقيق يتسم بالاستقلالية والحياد بشأن اعتقاله بصورة تعسفية وسوء معاملته.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 30 أغسطس/آب 2017 إلى الجهات التالية:

وزير الداخلية

معالي الوزير مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2794 5529

البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg أو E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisOfficial

وُثِرسل نسخ إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

ليلى بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة،

جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

الاعتقال التعسفي لمدافع مصري عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

طارق حسين مدافع عن حقوق الإنسان ومحام يعمل لدى "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية". كما أنه عضو بحملة "الحرية للجدعان"، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز حقوق المعتقلين. وجاء اعتقال طارق حسين وسط حملة قمع جديدة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بعدما صوت البرلمان على نقل جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر إلى سيادة المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أثار معارضة واسعة النطاق بين الجماهير. وكان طارق حسين المحامي الموكل عن العديد من المعتقلين في حملة القمع. وترى منظمة العفو الدولية أن طارق حسين اعتُقل لمجرد أنشطته كمدافع عن حقوق الإنسان، ولممارسة حقه في حرية التعبير.

وتنص المادة 9 من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" على أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً". ويعتبر "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" أن الاعتقال يكون تعسفاً، عندما يبدو جلياً أنه من المستحيل الاستناد إلى أي أساس قانوني من شأنه تبرير حرمان الفرد من الحرية، وحين يؤدي إلى الحرمان من الحرية عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي يكفلها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" أو "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [...]".

واعتقلت الشرطة المصرية، فيما سبق، شقيقه محمود حسين، الذي كان يبلغ من العمر آنذاك 18 عاماً، بسبب احتجاجه، بينما كان يرتدي قميصاً عليه عبارة "وطن بلا تعذيب"، وشاحاً يحمل شعار "ثورة 25 يناير/كانون الثاني". واحتجزته لما يربو على عامين دون محاكمته، حتى أُفرج عنه في 11 إبريل/نيسان 2016. وأفاد بأن ضباط من "الأمن الوطني"، قاموا بتعذيبه، خلال احتجازه، لإجباره على تسجيل "اعتراف" مصور بسلسلة من التهم الجنائية الملفقة، التي تضمنت الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة، وحياسة متفجرات، والمشاركة في تظاهرة غير مصرح بها.

الاسم: طارق محمد أحمد حسين

الجنس: ذكر

التحرك العاجل: UA 176/17 رقم الوثيقة: MDE 12/6761/2017 مصر بتاريخ: 20 يوليو/تموز 2017